

قراءة في مصادر الدرس الصوتي عند الكوفيين

عباس علي اسماعيل
كلية التربية جامعة كربلاء

محمد حسين علي زعين
كلية التربية / جامعة كربلاء

المقدمة

لا أحد من الدارسين المحدثين ينكر جهود الكوفيين في الدراسة الصوتية , ولكن هناك ثمة رأي سائد بين هؤلاء الدارسين , ملخصه : إن كتب أهل الكوفة التي وصلت إلينا قد خلت من المعالجات الصوتية .
وبحثنا هذا يعرض ثلاث وجهات نظر حديثة , تتصل بجهود النحاة الكوفيين الصوتية من خلال مؤلفاتهم , ويحاول دفعها ودحضها من خلال وصف أهم ما جاء في كتب الكوفيين من معالجات صوتية .

نقد آراء الدارسين المحدثين في مصادر دراسة الاصوات عند الكوفيين

اعتاد الدارسون المحدثون حين يتحدثون عن جهود علماء العربية القدماء في علم الاصوات أن يذكروا الخليل فسيبويه ثم ابن جني ضاربين الصفح عن ذكر أيّ من الكوفيين في هذا المجال، وكأن الكوفيين كانوا بمعزل عن هذه الدراسة، بل أنّ هؤلاء ليذكرون من هم أقلّ شأنًا من الكسائي (ت 189 هـ) والفرّاء (ت 207 هـ) في هذا المجال؛ فهم مثلاً: يذكرون الجاحظ (ت 255 هـ) وهو - أديب وبلاغي - ويقولون : إنّ له جهوداً في علم الاصوات، لا لشيّ إلاّ لأنّ كتابه (البيان والتبيين) يحوي أشارات بسيطة تتعلق بعلم الاصوات، مثل: تعريفه الصوت الانساني، وحديثه عن بعض العيوب النطقية ، وتحديد مخارج بعض الاصوات (1)، ويمثّل هذا الاتجاه الدكتور كاصد الزبيدي في كتابه (فقه اللغة العربية) (2)

ومن المعلوم أنّ البيئّة الكوفية اهتمت بإقراء القرآن الكريم وقراءاته، فمن الطبيعي أنّ يكون نحاة الكوفة على جانب كبير من المعرفة بعلم الاصوات والظواهر الصوتية التي تعرض لهذه الاصوات؛ لعلمنا أنّ علم الاصوات كان في بدايته من اختصاص أهل النحو، ثم أصبح فيما بعد من اهتمام

المشتغلين في مجال القراءات القرآنية، يقول برجشتراسر: "كان علم الاصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو، ثم استعاره أهل الاداء والمقرؤون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم" (3)، يُزاد على ذلك أنّ الكسائي والفراء كانا على علم بما في كتاب سيوييه (4) الذي يحوي الجزء الرابع منه مادة صوتية غزيرة جداً .

وقسم ثانياً من الباحثين لاحظوا أنّ الطابع العام للكتب الكوفية التي وصلت إلينا أنّها كتب لغوية، بعضها اهتم بشرح القصائد والدواوين، مثل: شرح ديوان زهير صنعه ثعلب (ت 291 هـ)، وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري (ت 328 هـ)، وبعضها الآخر عالج جانباً من الموضوعات الصرفية، مثل: كتابي المذكر والمؤنث والمنقوص والممدود للفراء وصنف ثالث من كتب الكوفيين اهتم بمعالجة لحن العامة، مثل: (لحن العامة) للكسائي (ت 189 هـ)، و (إصلاح المنطق) لابن السكّيت (ت 244 هـ)، و (الزاهر في معاني كلمات الناس) لأبي بكر الأنباري، ومن هنا فقد ذهبوا الى القول " إنّ كتب الكوفيين التي وصلت إلينا ما خلا معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب ضنين بعرض المادة الصوتية" ويمثل هذا الاتجاه المرحوم الدكتور خليل العطية (5). وهذا يعني أنّ قسماً من الباحثين يعترفون أنّ للكوفيين جهوداً محمودة في علم الاصوات، ولكنهم يرون أنّ كتب الكوفيين التي وصلت إلينا - ماعدا معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب قد خلت من الآراء والمعالجات الصوتية.

ونحن نقول لهذا العالم الجليل: إنّ هناك كتباً كوفية أخرى قد عنيت بعرض المادة الصوتية؛ ذلك أنّ بعضاً من كتب الكوفيين التي وصلت إلينا قد اقتصت بمعالجة ظاهرة صوتية معينة، مثل: كتاب الإبدال لابن السكّيت، وكتاب أيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري وكذلك أنّ قسماً من الكتب الكوفية التي عالجت لحن العامة قد اهتم أصحابها بعرض الجانب الصوتي، مثل: كتاب الفاخر للمفضل بن سلمة (ت 300 هـ)، وكتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري. وعلى هذا فإنّ القول: إنّ المادة الصوتية في كتب الكوفيين إنّما تتركز في معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب يدحضه الرجوع الى كتب الكوفيين الأخرى، مثل: الفاخر وشرح القصائد السبع والزاهر وأيضاح الوقف والابتداء.

وصنف ثالث من الباحثين يدعون أنّ الكتب الكوفية وغير الكوفية التي وصلت إلينا قد خلت من ذكر آراء الكوفيين الصوتية، وأنّ شرح كتاب سيوييه للسيرافي (ت 385 هـ) هو مصدرنا الوحيد للتعرف على هذه الآراء، ويمثل هذا الاتجاه الدكتور محمود فهمي حجازي (6).

ولا نريد أنّ نناقش هذا الرأي؛ لمخالفته واقع الحال، ولكننا نحسب أنّ ننبه على مسألتين في غاية الأهمية، الأولى: أنّ ما جاء في شرح كتاب سيوييه من آراء صوتية كوفية لا تكاد تساوي ربع ما جاء في معاني القرآن للفراء من هذه الآراء، والثانية: إنّ السيرافي أو موارد لم يوفقوا إلى فهم دقيق لما نقلوه من آراء الكوفيين، فكانت النتيجة أنّ نُسب الى الفراء والكوفيين آراء لم يقولوا بها (7).

وعلى أية حال فإن أكثر كتب الكوفيين عناية بعرض المادة الصوتية هي: معاني القرآن، وإصلاح المنطق، وكتاب الإبدال، ومجالس ثعلب، والفاخر، والزاهر، وشرح القوائد السبع، وأيضاً الوقف والابتداء . وفيما يأتي وصف لأهم ما جاء في هذه الكتب من آراء صوتية:

معاني القرآن لابي زكريا الفراء (ت 207 هـ) :

أملى الفراء كتابه هذا على الناس في اواخر حياته (8) بعد أن ألف ما ألف من كتب في اللغة والنحو، وهو بهذا يمثل ذخيرة الكوفيين والفراء في مجال النحو واللغة عامة . أسهم الفراء في كتابه معاني القرآن بتفسير بعض ما غمض من مسائل النحو تفسيراً صوتياً، والامثلة على ذلك كثيرة منها : تفسيره إسكان الفعل (استدرج) في قول الشاعر :

فأبلوني بلوؤتكم لعلي أصالحكم واستدريج نؤوبيا

بقوله " سكنت الجيم لكثرة توالي الحركات"(9)

وعني الفراء بوضع الاصول والقواعد الصوتية للظواهر اللغوية مادعت المناسبة الى ذلك (10) ، فمن قواعد اللغة في الاصوات قوله " فما ثقل على اللسان إظهاره فأدغم وما سهل لك فيه الاظهار فآظهر ولا تدغم "(11)

ووضع الفراء أيضاً في الإبدال قواعد عديدة، منها قوله موضعاً إبدال تاء الافتعال دالاً في الافعال المبدوءة بالزاي "... وازدجر افتعل من زجرت، وإذا كان الحرف اوله زاي صارت تاء الافتعال فيه دالاً، من ذلك: ازدجر ومزدجر، ومن ذلك: المزدلف وتزداد، هي على وزن (يفتعل)، فقس عليه ما ورد"(12) . وهذا ما دعا الدكتور أحمد مكي الانصاري يذهب الى القول باسبقية الفراء في وضع أصول النحو قبل ابن السراج (13) ،ومن قبل ذلك قال عنه ثعلب "لولا الفراء ما كانت عربية لآته خالصها وضبطها"(14)

وأهم الظواهر الصوتية التي عني الفراء بابرزها والحديث عنها في معانيه هي ظواهر: الإدغام والإبدال والاعلال والتخفيف، وغير ذلك من الظواهر الصوتية، ففي الإدغام عرض لإدغام التاء بالسين والثاء والدال والذال والطاء والذال والصاد(15)، وعرض أيضاً لإدغام اللام بالتاء والنون والراء(16)، وتحدث عن إدغام التاء والذال والطاء والدال بالتاء، فضلاً عن إدغام الراء باللام، والياء بالميم، والذال في الدال(17).

وفي الإبدال عرض لإبدال التاء من الفاء، وإبدال الياء والذال والراء من السين، وإبدال التاء من الواو والطاء والطاء والدال والذال والراء(18) ، وتحدث أيضاً عن إبدال الخاء من الحاء، واللام من الراء، والطاء من التاء، وإبدال الميم من الباء، والنون من اللام، والقاف من الكاف، والحاء من العين(19) .

وفي الاعلال عرض لقلب الهمزة ياءً و واواً⁽²⁰⁾، وقلب الواو ياءً و الفاء، وأشار الى قلب الياء واواً⁽²¹⁾. وللتخفيف عند الفراء غرضان، أحدهما: الشيوخ في الاستعمال، والآخر: السهولة. وأكثر مظاهر التخفيف شيوخاً في معاني القرآن: هي فك التضعيف مع حذف أحد الحرفين المدغمين، وإسكان المتحرك، وترك الهمز⁽²²⁾.

وعالج الفراء أيضاً ظاهرة الوقف، وكانت له فيها آراء خالف في بعضها شيخه الكسائي⁽²³⁾، هذا فضلاً عن معالجته ظواهر الاتباع والامالة والمخالفة⁽²⁴⁾.

واستعمل الفراء في كتابه هذا عدداً من المصطلحات الصوتية، منها: مصطلح التبيان للدلالة على الاظهار وعدم الإدغام، ومصطلح الالف للدلالة على همزة القطع، ومصطلح الالف الخفيفة للدلالة على همزة الوصل، ومصطلح الكسر للدلالة على الامالة، ومصطلح الفتح للدلالة على ترك الامالة، ومصطلح النبر للدلالة على الهمز، ومصطلح القطع للدلالة على الوقف، ومصطلح كراهية اجتماع ثلاثة احرف للدلالة على المخالفة⁽²⁵⁾.

اصلاح المنطق لابن السكّيت (ت 244 هـ):

يعد كتاب اصلاح المنطق من أشهر كتب ابن السكّيت وأكثرها أهمية عند علماء العربية، وسر اهتمام العلماء بهذا الكتاب يرجع الى عوامل عدة، منها: أنّ ابن السكّيت قد اهتم فيه بذكر لغات القبائل، وعني بضبط أبنية الافعال والاسماء، فضلاً عن كونه من الكتب التي تعالج لحن العامة⁽²⁶⁾.

ويقع الكتاب في ثلاثة وتسعين باباً من غير مقدمة، عالج فيها ابن السكّيت خطأ العامة في مخارج الحروف وترك الهمز، فقد خصص أبواباً للالفاظ التي تأتي بالسين ويلفظها العامة بالصاد، أو التي تأتي بالصاد ويلفظها العامة بالسين⁽²⁷⁾، وخصص أيضاً أبواباً للمهموز الذي ترك همزه⁽²⁸⁾ و غير المهموز الذي يهمز⁽²⁹⁾، وهو في كل ذلك يحرص على ذكر اللغات المختلفة في الكلمة الواحدة، فجاء الكتاب مصدراً من مصادر التعرف على لغات القبائل⁽³⁰⁾.

وعلى الرغم من أنّ الغرض الرئيس من كتاب اصلاح المنطق معالجة لحن العامة، فإنّ ابن السكّيت قد عني فيه بعرض بعض الظواهر الصوتية: مثل الإبدال والإدغام والاعلال والتخفيف والهمز وغير ذلك.

ففي الإبدال ذكر إبدال العين من الالف، والسين من الصاد والزاي، وإبدال التاء من الزاي والطاء، وإبدال الياء من السين والميم والنون، والهمزة من العين⁽³¹⁾. وذكر أيضاً إبدال الصاد من الراء والزاي، والكاف من الياء، والميم من الفاء، والصاد من الزاي، والدال من الطاء، والزاي من الشين والصاد⁽³²⁾. وفي الإدغام أشار الى إدغام الدال بالسين، والتاء واللام بالدال⁽³³⁾. وأشار أيضاً الى بعض القواعد

الصوتية التي تتعلق بالإدغام منها قوله "وكل ما كان على فعلت ساكنة التاء من ذوات التضعيف فهو مدغم نحو صمّت المرأة وأشباهه"....⁽³⁴⁾.

وفي الاعلال أشار الى إبدال الواو ألفاً وياًء، والهمزة واواً وياًءً⁽³⁵⁾. وفي التخفيف ذكر التخفيف بنقل الحركة، والتخفيف بالاسكان، والتخفيف بترك الهمز⁽³⁶⁾.

وأما الهمز فقد كان له النصيب الاوفى في هذا الكتاب؛ فقد عالج ابن السكّيت في أبواب متخصصة، وهي⁽³⁷⁾: ((باب ما يهزم مما تركت العامة همزة))، و((باب ما همزته العرب وليس أصله الهمز)) و((باب مما تركت العرب همزة وأصله الهمز)) و((باب همزه بعض العرب وترك همزه بعضهم والاكثر الهمز)).

كتاب الإبدال لابن السكّيت (ت244هـ):

ألف ابن السكّيت كتابه هذا في ظاهرة الإبدال في اللغة، وعقد في هذا الكتاب أربعة وثلاثين باباً، تبدأ بباب النون واللام، وتنتهي بباب الإبدال من حروف مختلفة⁽³⁸⁾.

وجمع ابن السكّيت في كل باب من هذه الابواب ما وقف عليه من الكلمات التي يبذل أحد حروفها بحرف اخر، ونسب القول الى صاحبه من علماء اللغة الذين روى عنهم ما يمكن ذلك، وفسر معناها، واستشهد للكلمتين، ولاحدهما حيناً⁽³⁹⁾.

والإبدال عند ابن السكّيت يتسم بميزتين، الاولى: أنه جعل حرف مكان حرف في كلمة واحدة والمعنى واحد، وهذا يعني أنه لايشترط في الإبدال اتحاد الحرفين في المخرج أو تقاربهما، فقد عقد أبواباً للإبدال بين الحاء والجيم، والسين والشين، واللام والذال، والذال والطاء والجيم⁽⁴⁰⁾، وكل اثنين من هذه الحروف متباعداً في المخرج. والثانية: أن الإبدال عنده يمكن أن يحدث بين اي حرف من حروف الهجاء، أي أن الإبدال عنده قسيم الاعلال، ولكّنه أعم منه، ذلك أن الإبدال عنده يحدث بين الحروف الصحيحة كالإبدال بين الباء والميم، وبين الميم والنون، ويحدث أيضاً بين الهمزة وحروف العلة كالإبدال بين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو⁽⁴¹⁾ وتابعه على ذلك كل من أبي الطيب اللغوي⁽⁴²⁾، وابن الحاجب⁽⁴³⁾، ومن جاء بعده من الصرفيين⁽⁴⁴⁾، وهذا أمر لايقبله الدرس اللغوي الحديث⁽⁴⁵⁾.

كتاب مجالس ثعلب لابي العباس ثعلب (ت291هـ):

يعد كتاب المجالس من أهم كتب ثعلب التي وصلت الينا، وعالج فيه طائفة من موضوعات النحو والصرف والصوت، بيد أن معالجاته الصوتية قد جاءت قليلة لاتتسع الغلة، كما يقول الدكتور خليل العطية⁽⁴⁶⁾.

وأهم الموضوعات الصوتية التي عالجها ثعلب في هذا الكتاب هي الإبدال والاعلال والوقف والتخفيف. ففي الإبدال عرض لإبدال الميم من اللام والنون، والتاء من الثاء، والعين والهاء من الهمزة⁽⁴⁷⁾. وعالج أيضاً إبدال الشين من الكاف والسين، والجيم والراء والنون من الياء، والداد من الطاء، والحاء من الخاء، والزاي والياء من السين، والالف من النون⁽⁴⁸⁾.

وفي الاعلال عرض لقلب الهمزة من الياء، والياء من الهمزة والواو⁽⁴⁹⁾ وفي الوقف عالج الوقف على التتوين بالالف، وأشار الى الوقف على الهاء بالتاء، والوقف بنقل الحركة⁽⁵⁰⁾ وفي التخفيف ذكر التخفيف بترك الهمزة، وحذف صوت المد، والتخفيف بفك التضعيف وحذف أحد الحرفين المدغمين⁽⁵¹⁾.

وطرق أبو العباس ثعلب ظاهرة الهمز في مواضع متفرقة من كتابه، فمن آرائه فيه جواز الهمز وعدم الهمز في كلمات، مثل: سيه وساعل والذؤان وتأبل⁽⁵²⁾ ووردت في مجالس ثعلب أيضاً تعليقات صوتية تتعلق بزيادة الحروف، منها ذهابه النون الواو في (الجبروت)، والتاء في (الملكوت) إنما زيدتا لتكثر حروفهما⁽⁵³⁾.

ووضح في هذا الكتاب موقف أبي العباس ثعلب ورأيه في فصاحة بعض اللغات، فقال: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضعج قيس، وعجرفية ضبة، وتلثلة بهراء"⁽⁵⁴⁾، ثم وصف بعض هذه الظواهر، ومثل لها؛ إذ قال "فاما عننة تميم فإن تميماً تقول في موضع أن: عن. تقول عن عبد الله قائم وأما تلثلة بهراء، فإنها تقول: تعلمون وتعلمون وتصنعون بكسر اوائل الحروف"⁽⁵⁵⁾ وفي موضع آخر من كتابه وصف كشكشة ربيعة وكسكسة هوازن بقوله "يجعلون مكان الكاف الشين وربما جعلوا بعدها الشين والسين يقولون إنكش وإنكس..."⁽⁵⁶⁾.

وأخيراً ينبغي الإشارة الى أن أبا العباس مع حرصه الشديد على متابعة آراء شيوخه: الكسائي والفرّاء، لكننا نجده يخالفهما في بعض المسائل منها مسألة صوتية، وردت في المجالس، تابع فيها رأي البصريين، فقال "وعد يعد، ووزن يزن، كان يوزن، ويؤعد، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا، فقالوا يزن ووجل يؤجل ثبتت فيه الواو لان بعدها فتحة فلم يجتمع ما يستثقل"⁽⁵⁷⁾ وهذا رأي بصري، وأما الكوفيون، فإنهم يعللون حذف الواو في يعد ويوزن ونحوهما، وثبوتها في يؤجل بأنه للفرق بين المتعدي واللازم⁽⁵⁸⁾.

كتاب الفاخر للمفضل بن سلمة (ت 300 هـ) :

وهو كتاب فيما تلحن فيه العامة، وليس المراد بلحن العامة هنا مخالفة الاعراب، أو تحريف اللفظ الفصيح عن موضعه في النطق، كما كان مفهوم اللحن عند الذين سبقوا المفضل بن سلمة، وإنما المراد باللحن هنا فهم اللفظ على غير ما فسره أئمة اللغة وأرباب المعاني⁽⁵⁹⁾.

يضم كتاب الفاخر واحداً وعشرين وخمسائة قول، مما دار وأشتهر بين الناس وسار كالامثال، فردها الى أصولها المشتقة منها، وأوضح معانيها باختلاف العلماء فيها⁽⁶⁰⁾.

ونص المفضل في هذا الكتاب على بعض الظواهر الصوتية في أثناء حديثه على بعض الاقوال، فأشار الى الاتباع والمخالفة والتخفيف والاعلال والهمز والمجانسة⁽⁶¹⁾ .

ويعد فإن كتاب الفاخر إنما يستمد مادته من أقوال أئمة اللغة الذين سبقوا المفضل، و لاسيما أقوال الفراء التي كانت المورد العذب لمعظم ما جاء في هذا الكتاب من معالجات صوتية⁽⁶²⁾ .

الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري (ت 328 هـ) :

عالج ابن الأنباري في هذا الكتاب الكثير من المسائل النحوية والصرفية والصوتية، وقد نبه المؤلف الى ذلك في مقدمته، اذ قال " ولن أخليه مما استحسن إدخاله فيه من النحو والغريب واللغة والمصادر والتنثية والجمع " ⁽⁶³⁾ .

وما يهمننا من هذا الكتاب ما جاء فيه من معالجات صوتية، وأهمها:

1- قانون المخالفة : والمخالفة عند أبي بكر بن الأنباري إبدال أحد الصوتين أو الاصوات المتماثلة الى صوت يخالفه، وسببها عنده كراهية الجمع بين ثلاثة اصوات متماثلة، أو كراهية الجمع بين لفظين متفقين، أو كراهية التشديد ⁽⁶⁴⁾ . ومن مظاهر المخالفة التي اتضحت عنده : إبدال صوت صامت من صوت مائع، وإبدال صائت طويل من صوت صامت ⁽⁶⁵⁾ .

2- التخفيف : ومن مظاهر التخفيف التي عالجهها كتاب الزاهر التخفيف بالاسكان لكثرة الحركات، والتخفيف بترك الهمز، والتخفيف بحذف صوت المد الطويل، والتخفيف بفك التضعيف وحذف أحد المدغمين ⁽⁶⁶⁾ .

3- المزوجة : عرض المؤلف هذه الظاهرة في مواضع متفرقة من كتابه، منها قوله " فجمعوا الغداة غدايا ليزدوج مع العشايا "، وذلك عند معالجته لقولهم " إنّه ليأتينا بالعشايا والغدايا " ⁽⁶⁷⁾ وذكر عند معالجته لقول النبي الكريم ((إرجعنَ مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ)) أنّ الاصل في مأزورات : (موزورات)، وقلبت واو (موزورات) همزة، لتزدوج مع مأجورات ⁽⁶⁸⁾ . وفي حديثه عن قولهم (لكلّ ساقطةٍ لاقطةٌ) قال: " فكان يجب أن يُقال: لكلّ ساقطةٍ لاقطٌ، فادخلت الهاء في اللاقطة؛ لتزدوج الكلمة الثانية مع الاولى " ⁽⁶⁹⁾ .

4- الإدغام : عالج ابن الأنباري في كتابه هذا إدغام التاء في الزاي والذال، وأرجع حدوث ظاهرة الإدغام في العربية الى كراهية العرب الجمع بين حرفين متماثلين ⁽⁷⁰⁾ .

5- الإبدال : عرض لإبدال العين والهاء من الهمزة، والتاء من الواو والزاي والذال، والنون من العين، والفاء من التاء، والهمزة من الميم، والميم من الياء واللام، والسين من الشين والزاي ⁽⁷¹⁾ .

وتضمن كتاب الزاهر أيضاً معالجات تخص ظاهرة الهمز والمجانسة والوقف. ففي الهمز عرض لمعنى الهمز لغة، وذكر كلمات أجاز فيها الهمز وترك الهمز، مثل: البرية ورؤية⁽⁷²⁾. وفي المجانسة قرّر ابن الأنباري أنّ التاء تبدل دالا إذا جاءت بعد الزاي⁽⁷³⁾، وفي الوقف منع أن يوقف على نعمت ونحوها بالهاء، إذ جعل التاء في نعمت كالتاء في قامت وقعدت⁽⁷⁴⁾.

كتاب شرح القوائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري:

يمثل شرح ابن الأنباري لابييات المعلقات مصدراً مهماً من مصادر دراسة النحو واللغة على المذهب الكوفي، ويعد هذا الشرح في قمة شروح المعلقات، فقد عالج مؤلفه نصوص المعلقات من زوايا اللغة والنحو والتاريخ والانساب معالجة كاملة، وعقد الموازنات الادبية، وبيّن كثيراً من الصلات اللغوية والفنية بينها وبين القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف⁽⁷⁵⁾.

وعقد ابن الأنباري في هذا الكتاب دراسة موسعة لبعض الظواهر الصوتية كالإبدال والاعلال والتخفيف. ففي الإبدال ذكر إبدال التاء مع الواو، والهاء والعين من الهمزة، والهمزة من الهاء، والميم من لام أل⁽⁷⁶⁾. وفي الاعلال عالج صورتين من صورهما الاعلال بالقلب، كإبدال الهمزة والالف من الواو، والياء من الواو والهمزة⁽⁷⁷⁾. والاعلال بالنقل مع القلب كالاعلال بنقل فتحة الياء الى الساكن قبلها مع إبدال الياء ألفاً، والاعلال بنقل فتحة الواو الى الساكن قبلها وإبدال الواو ألفاً، والاعلال بنقل ضمة الياء الى الساكن قبلها وإبدال الياء واواً⁽⁷⁸⁾.

وفي التخفيف ذكر التخفيف بالاسكان، والتخفيف بفك التضعيف وحذف أحد الحرفين المدغمين، والتخفيف بنقل الحركة الى الساكن قبلها، والتخفيف بالحذف⁽⁷⁹⁾.

وتناول ابن الأنباري ظاهرة الإدغام، فعالج إدغام التاء في الزاي، وبيّن أنّ العلة من الإدغام التخفف من بعض القيود النطقية، بتحقيق الانسجام بين الاصوات المتقاربة⁽⁸⁰⁾. وعرض أيضاً لظاهرة الهمز في غير موضع من كتابه، فمن ذلك ذهابه الى جواز تحقيق الهمز وتليينه في بعض الكلمات، نحو: نؤوم، وبدأت، وقرأت، وخبأت⁽⁸¹⁾.

والتفت ابن الأنباري لظاهرة المزوجة، وبيّن أثرها في التصريف، فقال "ويقال في جمع غداة غدوات، ولا يقال في جمعها إذا كانت مفردة غدايا، فاذا صحبت العشية جمعت غدايا، لتزدوج اللفظتان، فيقولون: إنه ليأتينا بالعشايا والغدايا..."⁽⁸²⁾ ويحوي كتاب ابن الأنباري الى جانب ذلك كلّ معالجات أخرى تتصل بالوقف والمخالفة والمجانسة⁽⁸³⁾.

إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري

يعالج هذا الكتاب موضوعاً جليلاً يتصل بأي الذكر الحكيم، الا وهو موضوع الوقف والابتداء في الكتاب العزيز، ويوضح كيف وأين يجب أن ينتهي القارئ لأي القرآن الكريم بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة (84).

وعقد ابن الأنباري في هذا الكتاب باباً، ذكر فيه ما لا يجوز الوقف عليه من حيث أحكام العربية، من ذلك قوله " اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف اليه، ولا على المنعوت دون النعت " (85). وبعد أن استقصى وجوه ما لا يجوز الوقف عليه في العربية، أيد ما قاله بالشواهد من القرآن الكريم (86).

وتطرق ابن الأنباري في هذا الباب أيضاً الى أنواع الوقف، وهي: الوقف التام، والوقف الحسن، الوقف القبيح، موضحاً ذلك بأمثلة من القرآن الكريم (87).

يلي هذا الباب باب آخر عنوانه " ذكر الالفات اللاتي يَكُنَّ في اوائل الافعال، وما يعنينا من هذا الباب كلامه على همزة الوصل، التي يسميها الف الوصل وهمزة القطع. التي يسميها الف القطع وعند حديثه على همزة الوصل ذكر علاماتها في الفعل، والغرض منها، ولم سُميت الف وصل؟ وأي شيء تلقب الف الوصل؟ أتلقب الف أم همزة، مستعرضاً في ذلك آراء النحاة الكوفيين والبصريين، وذكر أيضاً علة بنائها على ثالث المستقبل (88). وفي حديثه على همزة القطع ذكر علاماتها في الفعل وفي المصدر، معزراً ما قاله بالأمثلة (89).

وبعد أن انتهى المؤلف من ذكر الالفات في اوائل الافعال، شرع بذكرها في اوائل الاسماء، وذلك في باب " ذكر الالفات اللاتي يَكُنَّ في اوائل الاسماء". وفي هذا الباب رأى أن الف القطع في الاسماء على وجهين، أحدهما: أن تكون في اوائل الاسماء المفردة، والوجه الاخر أن تكون في اوائل الجموع. فاذا كانت في اوائل الاسماء المفردة فعلاقتها صحة ثبوتها في التصغير، فنقول في أحسن: أحسين (90)، واذا كانت في اوائل الجموع فعلاقتها صحة دخول الالف واللام عليها، فالالف في (الوان) الف قطع؛ لأن الالف واللام يحسن دخولهما عليها، فنقول: الألوان (91).

وذكر في هذا الباب أيضاً أن الفات الوصل في الاسماء تسعة: ألف ابن وابنة واثنين واثنتين وامرء وامرأة واسم واست.... والتاسعة التي تدخل مع اللام للتعريف (92).

فاذا انتهى هذا الباب، جاء بالباب الذي يليه وهو باب " ذكر الياءات والواوات والالفات اللاتي يحذفن للجزم فلا يجوز اثباتهن في الوقف" وفيه يقرر أن الوقف على الفعل المضارع المعتل المسبوق باداة جازمة يكون بحذف حرف العلة الذي في آخره، بمعنى أن كل الف أو واو أو ياء تحذف بسبب الجزم، تبقى على حالها محذوفة في حال الوقف (93).

وبعد أن انتهى الباب المتقدم عقد باباً آخر عنوانه " ذكر الياءات اللاتي يَكُنَّ في أواخر الاسماء". وفيه يذكر أن الوقف على الاسم المنون الذي آخره ياء سواء أكان مرفوعاً ام مجروراً يكون بغير ياء (94)، فاذا أضيف الاسم الذي آخره ياء الى شيء بعده، يكون الوقف عليه باثبات الياء (95).

يلي هذا الباب باب آخر عنوانه " ذكر الياءات والواوات والالفات المحذوفات اللاتي لايجوز في العربية إثباتهن"، وفيه يعرض للوقف على الاسم المنادى الذي أضيف الى ياء المتكلم، والوقف على الياءات المحذوفات من كتاب الله اكتفاء بالكسرة منها على غير معنى النداء، والوقف على الياءات المحذوفات من رؤوس الآي، وموقف القراءة منها⁽⁹⁶⁾. وعالج ابن الأنباري في هذا الباب الوقف على الفعل المعتل الذي آخره واو، ولم يدخل عليه ما يجزمه، والوقف على الفعل الذي آخره واو جماعة، والوقف على الفعل المتقدم على الاسماء والمتأخر عنها، والوقف على (أيها) في القرآن، ووجهات نظر القراء في ذلك⁽⁹⁷⁾.

ويعقد ابن الأنباري بعد الباب المتقدم باباً آخر عنوانه " ذكر ما يوقف عليه بالهاء والتاء"، وفيه ينص على أن كل هاء دخلت للتانيث، فالوقف عليها بالهاء، والتاء جائز، مورداً في ذلك قراءات القراء⁽⁹⁸⁾. ونلاحظ ابن الأنباري في هذا الباب يعطينا بعض القواعد الخاصة بالوقف على الهاء، فذهب الى أن كل ما في القرآن من ذكر الرحمة والسنة والنعمة والمرأة والكلمة والمعصية واللعنة والثمرة والشجرة، فالوقف عليها بالهاء الا مواضع ذكرها ابن الأنباري في كتابه⁽⁹⁹⁾.

ويخص ابن الأنباري ذكر الحرفين اللذين ضم أحدهما الى صاحبه بباب، تناول فيه الوقف على إنمًا وأيًا ونعمًا وحبذا وعمًا، فضلاً عن تناوله الوقف على مهما وحيثما وأينما⁽¹⁰⁰⁾.

وبعد باب ذكر الحرفين اللذين ضم أحدهما الى صاحبه، يعالج ابن الأنباري التنوين وما يبديل منه في الوقف بباب، عرض فيه الوقف على المنصوب المنون الصحيح، والوقف على المنصوب المضاف، والوقف على الممدود المنصوب المنون المهموز⁽¹⁰¹⁾.

ويختتم هذه الابواب بباب عقده لذكر مذاهب القراء في الوقف، فيسوق تلك المذاهب مسندة، ثم يتبعها بالامثلة والمناقشة والتعليل. ومما عالج في هذا الباب من مسائل الوقف: الوقف على المنصوب المقصور، والوقف على كلا، والوقف على الممدود المهموز غير المنون، والوقف على الممدود غير المهموز وقد جاء بعده همزة، والوقف على الممدود المخفوض⁽¹⁰²⁾. وبعد فان هذا الكتاب لم يقتصر على معالجة ظاهرة الوقف والابتداء بل عالج أيضاً ظواهر صوتية أخرى مثل: الادغام، والمخالفة، والإبدال، والتخفيف⁽¹⁰³⁾.

بقي علينا أن نذكر أن الباحث في آراء الكوفيين الصوتية لا يستطيع أن يكون فكرة وافية عن جهودهم، اذا اقتصر في دراسته على ما وصل اليها من مؤلفاتهم، ذلك أن كثيراً من آرائهم الصوتية قد وصلت اليها عن طريق كتب النحاة البصريين والمتأخرين، والقليل منها قد جاءت اليها عن طريق كتب النحاة الكوفيين.

ولهذه الظاهرة الملفتة للنظر في دراسة الاصوات عند الكوفيين سببان رئيسان:

الاول: لم يفكر الكوفيون في تأليف كتاب موسوعي شامل لمسائل النحو والصرف والصوت، فلا نعرف لهم كتاباً يضارع أو يجاري كتابي سيبويه و المقتضب.

الثاني : ضياع مؤلفات الكوفيين التي عالجت البحث الصوتي، مثل : كتاب الوقف والابتداء الكبير، وكتاب الوقف والابتداء الصغير لابي جعفر الرؤاسي⁽¹⁰⁴⁾ (ت190 هـ)، وكتاب الوقف والابتداء للفراء⁽¹⁰⁵⁾، وكتاب الحدود له أيضاً، وعالج فيه ثلاث ظواهر صوتية هي : حد الإدغام، وحد الهمز، وحد الابتداء والقطع⁽¹⁰⁶⁾.

فلو أنّ كتاب الحدود قد وصل إلينا لأمكننا أن نضع أيدينا على كثير من الحقائق الغامضة التي تخص مخارج الاصوات وصفاتها عند الكوفيين؛ لعلمنا أنّ القدماء كانوا يدرسون مخارج الاصوات وصفاتها تمهيداً أو مدخلاً لدراسة ظاهرة الإدغام⁽¹⁰⁷⁾.

ولضياع كتب الكوفيين أسباب، لعلّ أهمها سببان، الاول: امتناع المهتمين في مجال النحو واللغة عن تداول آراء المذهب الكوفي؛ بسبب انهيار المذهب الكوفي في الربع الاول من القرن الرابع الهجري⁽¹⁰⁸⁾، أي بوفاة خاتمة أئمة نحاة الكوفة أبي بكر بن الأنباري. والثاني: صعوبة الفاظ الكوفيين ومصطلحاتهم، وهي صعوبة قد عبر عنها ابو القاسم الزجاجي بقوله: " لو تكلفنا حكاية الفاظهم لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعلّ أكثر الفاظهم لا يفهمها من ينظر في كتبهم، وكثير من الفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل : ابن كيسان وابن شقير ابن الخياط وابن الأنباري"⁽¹⁰⁹⁾. ومن الطبيعي والحالة هذه أن تتعدد مصادر دراسة الاصوات عند الكوفيين وتتنوع.

الخاتمة

اتخذ الدارسون المحدثون من مصادر دراسة الاصوات عند الكوفيين ثلاثة مواقف ، موقف يمثله الدكتور محمود فهمي حجازي الذي أشار في كتابه (علم اللغة العربية) الى أنّ كتب النحاة التي وصلت إلينا الكوفية منها وغير الكوفية قد خلت من آراء الكوفيين الصوتية ، وأنّ مصدرنا الوحيد للتعرف على هذه الآراء هو شرح كتاب سيبويه للسيرافي .

واما الموقف الثاني فيمثله الدكتور كاصد الزيدي الذي أنكر بشكل غير مباشر أنّ يكون للكوفيين جهود صوتية في مصنفاتهم التي وصلت إلينا؛ وآية ذلك أنّه حين تحدث في كتابه الموسوعي (فقه اللغة العربية) عن جهود علماء العربية في علم الاصوات لم نجده يذكر أي مؤلف من مؤلفات أهل الكوفة، بل أنّنا وجدناه يذكر من هو أقل شأناً من الكسائي والفراء في هذا المجال .

وكان موقف الدكتور خليل العطيه أكثر المواقف الثلاثة اعتدالاً، إذ ذهب هذا الباحث الجليل الى أنّ كتب الكوفيين التي وصلت إلينا قد خلت من المعالجات الصوتية، واستثنى من ذلك كتابي معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب .

وقد ناقشنا هذه الآراء الثلاثة، وبيّنا أنّه مع كثرة ما ضاع من مؤلفات الكوفيين الا أنّ مؤلفاتهم التي وصلت إلينا فيها آراء ومعالجات كثيرة، تتصل بعلم الاصوات، وأنّ اكثر الكتب الكوفية عناية بعرض

- المادة الصوتية، هي: معاني القرآن، وإصلاح المنطق، والإبدال، ومجالس ثعلب، والفاخر، والزاهر، وشرح القصائد السبع، وإيضاح الوقف والابتداء.
- ولكن الباحث لا يستطيع أن يكون فكرة وافية عن جهودهم في علم الاصوات إذا هو اعتمد على ما وصل إلينا من مصنفاتهم، فلا بد له من الرجوع إلى كتب النحاة الآخرين: كتب البصريين، وكتب المتأخرين، فضلاً عن كتب القراءات والمعجمات اللغوية، والسبب في ذلك يعود إلى ضياع مؤلفات الكوفيين التي عالجت البحث الصوتي، ولهذا الضياع ثلاثة أسباب هي:
- 1- امتناع المشتغلين في مجال اللغة والنحو عن تداول آراء المذهب الكوفي بعد انهيار هذا المذهب بوفاة خاتمة نحاة أهل الكوفة أبي بكر بن الأنباري .
 - 2- صعوبة ألفاظ الكوفيين ومصطلحاتهم .
 - 3- ليس للكوفيين كتاب موسوعي، يشتمل على مسائل النحو الصرف والصوت، يضارع أو يجاري كتاب سيبويه .

الهوامش

- (1) ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ: 1/ 34-74.
- (2) ينظر: فقه اللغة العربية: 407-431.
- (3) التطور النحوي للغة العربية: 11
- (4) ينظر: مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي: 171.
- (5) جهود الكوفيين في علم الاصوات: 36-37.
- (6) علم اللغة العربية: 90.
- (7) ينظر: الظواهر الصوتية عند الكوفيين في ضوء علم اللغة الحديث، عباس علي: 26، 136.
- (8) ينظر: معاني القرآن: 1/1
- (9) المصدر نفسه: 88/1
- (10) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الانصاري: 231.
- (11) معاني القرآن: 2/354.
- (12) المصدر نفسه: 3/106.
- (13) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: 277.
- (14) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي: 3/4

- (15) ينظر: معاني القرآن: 1/ 253، 437، 438، 447، 67/2، 135/3
- (16) المصدر نفسه: 1/ 144، 353/2، 354.
- (17) المصدر نفسه: 1/ 172، 206، 242/3.
- (18) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 41، 217، 480، 51/2، 289، 384.
- (19) المصدر نفسه: 2/ 101-102، 216، 289، 384، 391، 241/3، 286
- (20) المصدر نفسه: 1/ 271، 357، 137/2
- (21) المصدر نفسه: 1/ 190، 338، 346، 468
- (22) المصدر نفسه: 1/ 88، 124-125، 203، 279، 473، 16/2، 34، 137، 358، 410، 149/3، 171، 203، 239، 285.
- (23) المصدر نفسه: 2/ 235-236، 298، 97/3.
- (24) المصدر نفسه: 1/ 3-5، 94، 172، 174/2، 310، 267/3.
- (25) المصدر نفسه: 1/ 18، 70، 71، 94، 39/2، 174، 204، 350، 54، 114/3.
- (26) ابن السكيت اللغوي، محي الدين توفيق ابراهيم 150، 151، 211.
- (27) إصلاح المنطق: 1/ 84 وما بعدها.
- (28) المصدر نفسه: 1/ 146-148.
- (29) المصدر نفسه: 1/ 157-158.
- (30) ابن السكيت اللغوي: 138.
- (31) ينظر: إصلاح المنطق: 1/ 132، 184، 288/2، 301، 302، 307، 312
- (32) المصدر نفسه: 2/ 319، 320، 373، 391، 415.
- (33) المصدر نفسه: 2/ 301، 302، 303.
- (34) المصدر نفسه: 1/ 216
- (35) إصلاح المنطق: 1/ 88، 159، 160-161، 185-187، 212، 220.
- (36) المصدر نفسه: 1/ 168، 172-173، 176.
- (37) المصدر نفسه: 1/ 146-148، 157، 158، 159.
- (38) ينظر: كتاب الإبدال: 141-161
- (39) ينظر: المصدر نفسه: 48
- (40) ينظر المصدر نفسه: 97، 109، 130، 140، 142.
- (41) المصدر نفسه: 70، 77، 136، 138.

- (42) ينظر كتاب الإبدال لأبي الطيب الغوي : 154/2، 314، 564، 565، 568.
- (43) شرح الرضي على الشافية : 197/3.
- (44) شرح التصريح : 366/2، حاشية الصبان على شرح الاشموني : 210/4.
- (45) ينظر: من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس : 52.
- (46) جهود الكوفيين في علم الاصوات : 37.
- (47) ينظر: مجالس ثعلب : 58/1، 71، 80-81، 138، 590/2.
- (48) المصدر نفسه : 116/1، 117، 157، 217، 229، 352/2، 418، 495، 522
- (49) ينظر: المصدر نفسه : 105/1، 119، 588/2
- (50) المصدر نفسه : 8/1، 270، 374/2، 553..
- (51) المصدر نفسه : 39/1، 84، 121، 360/2، 518، 520، 578.
- (52) المصدر نفسه : 72/1، 308، 486/2، 560.
- (53) المصدر نفسه : 158/1
- (54) المصدر نفسه : 80/1.
- (55) المصدر نفسه : 80/1-81.
- (56) المصدر نفسه : 116/1-117.
- (57) ينظر: المصدر نفسه : 360/2
- (58) شرح الرضي على الشافية : 238
- (59) ينظر الفاخر ، مقدمة المحقق : ه ، و
- (60) المصدر نفسه ، مقدمة المحقق : هـ
- (61) ينظر المصدر نفسه : 2، 3، 4، 5، 33، 44، 106، 128، 257، 262، 282، 287.
- (62) المصدر نفسه : 38، 44، 106، 129، 262، 287.
- (63) الزاهر : 3/1
- (64) المصدر نفسه : 197/1، 288، 327-328، 278/2، 324، 331.
- (65) المصدر نفسه : 197/1، 328، 530، 331/2.
- (66) المصدر نفسه : 130/1، 236-237، 355-356، 601، 160/2.
- (67) المصدر نفسه : 169/1.
- (68) المصدر نفسه : 157/1
- (69) المصدر نفسه : 350/1.

- (70) المصدر نفسه : 247/1، 364، 545.
- (71) المصدر نفسه : 129/1، 168، 182، 220، 488، 493 - 494، 588، 609، 5/2، 112، 171، 178، 211، 213
- (72) المصدر نفسه : 140/2، 121، 126.
- (73) الزاهر : 318/2
- (74) المصدر نفسه : 2/318
- (75) شرح القوائد السبع ، مقدمة المحقق : 14.
- (76) المصدر نفسه : 7، 26، 265، 406، 439 - 440، 455، 519.
- (77) المصدر نفسه : 10، 25، 66، 220، 226 - 227، 277، 434، 435، 478
- (78) المصدر نفسه : 26، 68، 195.
- (79) المصدر نفسه : 10 - 11، 32، 33، 46، 143، 159، 195، 205، 265، 284، 286، 287، 408، 434، 502.
- (80) المصدر نفسه : 361، 398.
- (81) المصدر نفسه : 66، 279.
- (82) المصدر نفسه : 136
- (83) المصدر نفسه : 17، 45، 221.
- (84) أيضاً الوقف والابتداء ، مقدمة المحقق : 21.
- (85) المصدر نفسه : 116/1 - 119.
- (86) المصدر نفسه : 119/1 - 149.
- (87) المصدر نفسه : 149/1 - 150.
- (88) المصدر نفسه : 151/1 - 157.
- (89) المصدر نفسه : 180/1 - 184.
- (90) المصدر نفسه : 204/1 - 205
- (91) المصدر نفسه : 206/1.
- (92) المصدر نفسه : 207/1.
- (93) المصدر نفسه : 222/1.
- (94) المصدر نفسه : 233/1.
- (95) المصدر نفسه : 238/1.
- (96) المصدر نفسه : 246/1، 250، 257 - 258

- (97)المصدر نفسه: 267، 270، 275، 278-279.
- (98)المصدر نفسه: 1 / 281 - 282
- (99)المصدر نفسه: 1 / 281 - 287
- (100)المصدر نفسه: 312/1-313، 331، 336، 341، 338-342.
- (101) ينظر: المصدر نفسه : 1/357، 358، 77-380.
- (102) المصدر نفسه: 1/417-418، 426-429، 448، 449، 450.
- (103) المصدر نفسه : 1/163، 167، 178-179، 197-199، 220،
- 223، 308، 340-341، 416، 456-457، 467.
- (104) الفهرست ، ابن النديم :130.
- (105) معجم الادباء، ياقوت الحموي : 14/20.
- (106) إنباه الرواة علنأنباه النحاة : 17/4.
- (107) الظواهر الصوتية عند الكوفيين : 131.
- (108) ابن الأنباري في كتابه الانصاف ، الدكتور محيي توفيق ابراهيم :279.
- (109) الأيضاح في علل النحو : 131-132

روافد البحث

- 1- الإبدال، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت351 هـ) ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبعة الترقى - دمشق 1960-1961 م.
- 2- الإبدال، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت244هـ) ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، مراجعة الاستاذ علي النجدي ناصف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية - القاهرة 1978 م.
- 3- ابن الأنباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل 1979 م.
- 4- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، للدكتور أحمد مكي الانصاري ، مطبوعات المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة 1964 م .
- 5- إصلاح المنطق ، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت244 هـ) ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون ، ط2 ، دار المعارف - مصر 1956 م .

- 6- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646 هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 1 / مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ، 1950 ، 1952 ، 1973. ،
- 7- الأيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت 340 هـ) ، تحقيق الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس - بيروت 1986 م .
- 8- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، ط 5 ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق 1971 م .
- 9- البيان والتبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255 هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط 3 ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، بدون تاريخ .
- 10- التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر ، تصحيح و تعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، مطبعة المجد 1982 م .
- 11- جهود الكوفيين في علم الاصوات ، للدكتور خليل إبراهيم العطية ، مجلة كلية الاداب ، جامعة البصرة ، العدد 22 ، سنة 1991م .
- 12- حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر ، بدون تاريخ .
- 13- الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الرشيد للنشر - بغداد 1979 م .
- 14- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت 900 هـ) ، ط 1 المطبعة الأزهرية المصرية 1313 هـ .
- 15- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت 686 هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي عبد الحميد ، مطبعة حجازي - القاهرة 1358 هـ .
- 16- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط 4 ، دائرة المعارف - مصر 1980 م .
- 17- الظواهر الصوتية عند الكوفيين في ضوء علم اللغة الحديث ، عباس علي اسماعيل ، رسالة ما جستير ، كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة 1999 م .
- 18- علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمي حجازي ، وكالة المطبوعات - الكويت 1973 م .
- 19- الفاخر ، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت 300 هـ) ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، ط 1 ، دار احياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1960 م .

- 20- فقه اللغة العربية، للدكتور كاصد الزيدي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل 1987 م .
- 21- الفهرست ، لمحمد بن اسحاق النديم (ت358 هـ) ، تحقيق ناهد عباس عثمان ، ط1، دار قطري بن فجاءة - قطر 1985 م .
- 22- مجالس ثعلب؛ لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291 هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط2، دار المعارف - مصر 1960 م .
- 23- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر 1958 م .
- 24- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207 هـ)، تحقيق محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، ط3 ، عالم الكتب - بيروت 1983 م.
- 25- معجم الادباء ، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي(ت626 هـ) ، مطبعة دار المامون - مصر 1938 م .
- 26- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ، ط4 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء 1974 م.